الأمم المتحدة
A/C.2/77/L.46
الجمعية العامة
Distr.: Limited
15 November 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 20 من جدول الأعمال

العولمة والترابط

مشـــروع قرار مقدَّم من نائب رئيســـة اللجنة، عبد الرحمن عبد العزيز فهد آل ثاني (قطر)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/77/L.2

نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشـــير إلى قراريها 186/55 المؤرخ 20 كانون الأول/ديســـمبر 2000 و 181/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 المعنونين "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا ســـيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصـــادية والاجتماعية"، وإلى قراراتها 241/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 و 202/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 222/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 186/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 187/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 185/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 205/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 190/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 143/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 187/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 197/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 201/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 206/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 188/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 215/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 203/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 220/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 202/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 204/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 192/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،

وإذ تضـــع في اعتبارها مقاصـــد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الداعية إلى العمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي للشعوب كافة،

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، بصيغتيهما الواردتين في القرارين 3201 (دإ-6) و 3202 (دإ-6)، على التوالي، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة في 1 أيار/مايو 1974،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها 224/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 209/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 167/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 217/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 227/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 236/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 240/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 225/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

وإذ تؤكد من جديد إعلان الأمم المتحدة للألفية[1]،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[2]،

وإذ تشير أيضاً إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[3]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعدُ في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلّم بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة في بلورة رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع،

---

(1) القرار 2/55.

(2) القرار 1/65.

(3) القرار 288/66، المرفق.

وإذ تؤكد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية، بما فيها الالتزامات الواردة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[4] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[5] وخطة عمل أديس أبابا وغيرها من الوثائق الختامية ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أن التحديات التي تواجهها البنية الاقتصادية العالمية ككل تحتم استعراض مسألة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وإذ تدعو إلى إصلاح النظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة، وتوسيع وتعزيز سبل إسماع صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، من أجل معالجة الاحتياجات والقدرات الفريدة للبلدان النامية عند تصميم سياسات الاقتصاد الكلي، وإذ تدرك أهمية استمرار مدِّ صندوق النقد الدولي بما يكفي من الموارد، وإذ تؤيد وتكرر التزامها بمواصلة الإصلاح الإداري في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على حد سواء للتكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته، وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من الجائحة؛ وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام عام 2030 تنفيذاً كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 والتي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو من صميم التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد ومبدأ ألا يُترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلم بأن الآثار الضارة لجائحة كوفيد-19 قد أبطأت التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبرزت أوجه الترابط ومواطن الضعف في الاقتصاد العالمي، وإذ تشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين، اللذين يشكلان عنصراً أساسياً لإدارة جائحة كوفيد-19 وعملية التعافي منها والتصدي للتحديات العالمية الأخرى،

وإذ تقر بأن التضخم، وتباطؤ النمو، وحالات التعطّل الراهنة لحركة السفر وسلاسل الإمداد والإنتاج، والاختلالات الخطيرة في الأمن الغذائي العالمي والعقبات التي تحول دون الحصول على التمويل الكافي بشروط ميسَّرة وبشروط السوق للتغلب على آثار الجائحة، كلها أمور تتسبّب في تفاقم الأخطار المحيطة بآفاق التنمية وتسهم في اتساع فجوات التفاوت في الانتعاش، ولا سيما لجميع البلدان النامية،

---

(4) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) القرار 239/63، المرفق.

بما فيها أشـــد البلدان ضـــعفاً وتلك التي تواجه تحديات محددة، وتزيد من تفاقم مواطن الضـــعف الهيكلي المعترف بها دولياً في أطر شتى، منها خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ تلاحظ بقلق أن مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية قد ارتفع من 6,5 تريليونات دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2011 إلى 11,9 تريليون دولار بحلول عام 2021، وإذ يساورها بالغ القلق من تأثير ارتفاع مستويات الديون على قدرة البلدان على تحمل أثر صدمة كوفيد-19 وعلى الاستثمار في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية على سد الفجوات التمويلية، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بأوجه التفاوت في التكاليف المالية وفي فرص الحصـــول على التكنولوجيات لتحقيق التحول الرقمي بشـــكل كامل، وإذ تشـــدد على أن الاحتياجات التمويلية للبلدان النامية لا تزال مرتفعة جداً، وإذ تدعو إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي،

وإذ يســـاورها القلق من الأزمات العالمية الراهنة العديدة المترابطة التي يؤدي كل منها إلى تفاقم الآخر، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية وأزمة الغذاء والتحديات التي يطرحها تغير المناخ، التي تؤثر ســـلباً في إمكانيات تحقيق التنمية في البلدان النامية وتهدد بزيادة اتســـاع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية والفجوة المتعلقة بالدخل، والتي يمكن أن تقوض بشـــكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يساورها القلق أيضاً في هذا الصدد من أن نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع، بمن فيهم العاملون في الاقتصاد غير النظامي، ما زالت تتزايد، وكذلك نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم، ومن أن التقدم المُحرز نحو إنهاء الفقر المدقع قد انعكس اتجاهه بثلاث إلى أربع سنوات على الصعيد العالمي،

وإذ يساورها القلق كذلك من التطورات الاقتصادية المستجدة مؤخراً في سياق التحديات المستمرة المصادفة في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، حيث يشكل استمرار ارتفاع مستويات عدم المساواة تحدياً أمام تحقيق نمو قوي وتنمية مستدامة، ويُبرز تراجع الاستثمار الخاص في البنى التحتية العقبات التي تحول دون سد الفجوة في تمويل البنى التحتية وتعزيز التمويل الطويل الأجل للتنمية المستدامة، وقد اشتدت تحديات الديون ومواطن الضعف الناشئة في جميع البلدان النامية، وتزايدت شدة تقلبات أسعار الصرف العالمية وتباينت اتجاهات التضخم العالمية، ومن أن آفاق الاقتصاد العالمي الضعيفة تعرض للخطر الاستثمار العام الحيوي في مجالات التعليم والصحة والعمل المتصل بتغير المناخ، فضلا عن التقدم في مجال القضاء على الفقر، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ يســـاورها القلق من أن البلايين من مواطني العالم لا يزالون يعانون من الفقر والحرمان من الحياة الكريمة وأن أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها آخذة في التزايد وأن هناك فوارق هائلة في الفرص والثروة والسلطة،

وإذ تشدد على الافتقار إلى استجابة دولية قوية ومنسقة من أجل التصدي للتحديات المشار إليها أعلاه، مما يدل على أن النداءات الموجهة في الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لا تزال ذات أهمية بالغة،

وإذ تؤكد ضرورة تحقيق نمو وانتعاش اقتصاديين أكثر استدامة، وإذ تدرك أن من الممكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تعددية الأطراف الشاملة للجميع ومشاركة جميع البلدان على قدم المساواة، على النحو المتوخى في وثائق عدة، من بينها الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تسلّم بضرورة وضع نُهُج مبتكرة ومعززة لتمويل التنمية من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة والفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وإذ تؤكد أن هذه النُهُج ينبغي ألا تحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسَّر، وألا تؤثر سلباً في مستوى هذه المصادر، وأنه يلزم وضعها بروح من الشراكة والتعاون والتضامن، مع أخذ المصالح المشتركة والأولويات الوطنية لكل بلد بعين الاعتبار،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الكثير من الجوانب المهمة من برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد لم تنفذ، وبأن العديد من البلدان النامية لا تزال تواجه من جراء ذلك تحديات كبيرة بالنسبة لإمكانيات تحقيق التنمية فيها، ومنها ضعفها في مواجهة الصدمات الخارجية وانعدام التمثيل الكافي في هيئات إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية،

وإذ تسلّم كذلك بأن للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، فضلا عن التكامل الاقتصادي الإقليمي، القائم على أساس التكافؤ في الشراكة، دوراً في تعزيز التعاون الدولي بهدف تيسير التنسيق والتعاون على الصعيد الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية وتبادل أفضل الممارسات والمعارف،

وإذ تسلّم بأن إلغاء الضوابط التنظيمية المالية على نطاق واسع قد أسهم في زيادة صافي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أثر التدفقات المالية غير المشروعة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإنمائي للبلدان النامية، مما أدى إلى الحاجة الملحة إلى اعتماد تدابير لمكافحتها، وهو ما يمكن أن يعزِّز الحيز المالي لمساعدة الحكومات على تمويل تحقيق خطة عام 2030،

وإذ تؤكد ضرورة وجود حيز سياساتي يتيح للبلدان النامية وضع استراتيجيات وطنية للتنمية تهدف إلى تحقيق الرخاء للجميع،

وإذ يساورها القلق من تزايد تدابير الحماية واعتماد سياسات متقوقعة تقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف وتزيد أوجه الضعف التي تعاني منها البلدان النامية، وإذ تؤكد أهمية تشجيع اقتصاد عالمي مفتوح وتوليد المزيد من الآثار الإيجابية للعولمة،

وإذ تشدد على أن تعددية الأطراف، بما في ذلك الأخذ بنظام تجاري يكون متعدد الأطراف وذا طابع عالمي ويستند إلى قواعد ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف، هي أنسب منبر للتعاون الدولي من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البشرية،

وإذ يساورها القلق من المخاطر المالية المرتبطة بتعديلات السياسة النقدية الجارية في البلدان المتقدمة النمو، التي يمكن أن تحفز عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة أسعار الصرف ومستويات لا يمكن تحملها من الديون الخارجية في العديد من الاقتصادات النامية والناشئة،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[6]؛

(6) A/77/214.

2 - ***تلاحظ*** أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7] وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[8] واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[9] تجسد كثيراً من الأفكار والتوصيات الواردة في الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[10] وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[11]؛

3 - ***تعيد تأكيد*** ضرورة مواصلة العمل نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون والتضامن بين جميع الدول؛

4 - ***تكرر التأكيد*** على دعوة الدول بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية؛

5 - ***تعيد تأكيد*** ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظم عالمية متسقة ومتعاضدة في الميادين التجاري والنقدي والمالي وتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتحسينها، وكذلك باحترام الحيز السياساتي لكل بلد؛

6 - ***تعيد أيضاً تأكيد*** الحاجة إلى زيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في ما بين البلدان لتجنب الآثار الجانبية السلبية، لا سيما في البلدان النامية؛

7 - ***تدعو*** إلى الوفاء بالتزام السعي إلى تحقيق اتساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب كافة الجهات الفاعلة وبتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

8 - ***تعيد تأكيد*** الالتزام مجدداً بتوسيع مشاركة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان والشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، في صنع القرارات ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي وفي إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، وبتعزيز صوت تلك البلدان في هذا الصدد، بما في ذلك ضرورة جعل النظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية وشواغلها؛

9 - ***تعيد أيضاً تأكيد*** ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها واستقلالها السياسي؛

10 - ***تدعو*** الدول إلى تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة، من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بجميع أشكالها؛

---

(7) القرار 1/70.

(8) القرار 313/69، المرفق.

(9) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(10) القرار 3201 (د-إ-6).

(11) القرار 3202 (د-إ-6).

11 - ***تعيد تأكيد*** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، إلى جانب القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وتعيد أيضا تأكيد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد ويتسم بالانفتاح والإنصاف ويخلو من التمييز يمكن أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يعود بالنفع على جميع البلدان في كافة مراحل التنمية؛

12 - ***تعرب عن القلق*** إزاء تزايد أوجه ضعف البلدان النامية المتعلقة بالديون، وصافي تدفقات رأس المال السلبية من البلدان النامية، وتقلب أسعار الصرف، وتضييق الأوضاع المالية العالمية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة استكشاف الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق القدرة على تحمل الديون والتدابير اللازمة للحد من مديونية البلدان النامية؛

13 - ***تحيط علماً مع التقدير*** بمحفز أهداف التنمية المستدامة الذي اقترحه الأمين العام وبدعواته إلى العمل من أجل إجراء تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة، التي ينبغي التعامل معها وفقا لاحتياجات البلدان النامية، مع مراعاة أن حقوق السحب الخاصة تؤدي دوراً هاماً في تمكين البلدان النامية من الاستثمار في الانتعاش وأهداف التنمية المستدامة، وإلى تلبية الحاجة إلى زيادة التمويل الميسر من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وإلى إصلاح النظام المالي العالمي الذي يجب أن يشمل معايير إقراض تتجاوز إجمالي الناتج المحلي وتوفر رؤية حقيقية لمواطن الضعف التي تواجهها البلدان النامية؛

14 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية أن توفر المزيد من السيولة في النظام المالي، ولا سيما في البلدان النامية بأسرها، من أجل إتاحة الحيز المالي والسيولة اللازمين ومساعدة هذه البلدان على إدارة الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي لم تنته فصولها بعدُ، وعلى تحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الإنمائي وزيادة فرص الحصول على التمويل الميسَّر، وتهيب بالجهات المانحة التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما تجاه أقل البلدان نمواً، أن تقوم بذلك؛

15 - ***تعيد تأكيد*** أهمية معالجة القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا السليمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بناء على شروط مؤاتية، بما فيها الشروط الميسَّرة والتفضيلية؛

16 - ***تقرر*** أن تواصل النظر في الحالة الاقتصادية الدولية وأثرها في التنمية في دورتها التاسعة والسبعين، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يُضمِّن تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة، في إطار البند المعنون "العولمة والترابط"، استعراضاً عاماً لآخر التطورات المتعلقة بالتحديات الدولية الكبرى في مجالي الاقتصاد والسياسات العامة التي تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بصورة عادلة شاملة للجميع ولدور الأمم المتحدة في التصدي لتلك المسائل، فضلا عن السبل والوسائل الممكنة للتغلب على تلك التحديات، واضعاً في الاعتبار الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما والمبادئ الواردة فيها وخطة عام 2030، في ضوء المبادئ ذات الصلة الواردة في الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.